تؤيد «ليس فقط التوصيات التي اتخذت بالاجماع من كافة اعضاء اللجنة الخاصة حول فلسطين، ولكن، أيضاً، تلك التي وافقت عليها الاغلبية»، أي توصية التقسيم. وفي ١٩٤٧/٩/٢٦، أعلن وزير المستعمرات البريطاني، أرثر غريش جونز، في الجمعية العامة أن بريطانيا لن تقبل بتنفيذ أية خطة لا تحظى بموافقة العرب واليهود؛ لكنه اعلن قبوله توصية اللجنة الخاصة ـ بالاجماع ـ بخصوص انهاء الانتداب على فلسطين.

كان هذا الوضع يعني، في ظل الرفض العربي لخطة التقسيم، ان تنفيذ توصية التقسيم، اذا اقرتها الجمعية العامة، سيتم باحدى وسيلتين: اما ترك العرب واليهود يصفّون الحساب فيما بينهم، بعد الانسحاب البريطاني؛ وفي هذه الحالة، فان مصير التقسيم سيتقرر بنتيجة الصراع العسكري ضمن ميزان القوى بين العرب واليهود، وسنرى في استعراضنا للتقارير الاميركية بهذا الخصوص ان المشروع الصهيوني في فلسطين استكمل مقوماته، وخصوصاً العسكرية منها؛ واما من طريق قوة دولية تتولى تنفيذ التقسيم بالقوة، وهو الامر المرفوض اميركياً، لأسباب عدة، كما سنرى فيما بعد.

ان التقارير المتوفرة عن الفترة السابقة لصدور قرار التقسيم تقتصر على تقارير وكالات الاستخبارات، وبالذات السي. أي . ايه ووزارة الدفاع، وبالتحديد هيئة الاركان المشتركة و «لجنة المسح الاستراتيجي المشتركة» التابعة لوزارة الدفاع ووزارة البحرية. وقد عالجت هذه التقارير أهمية المنطقة بالنسبة الى الولايات المتحدة، واحتمال اقرار الجمعية العامة لتوصية التقسيم، ونتائج ذلك على المصالح الاميركية في المنطقة، ورد الفعل العربي، والبريطاني، والسوفياتي، وكذلك ميزان القوى بين العرب واليهود في فلسطين وحولها، واحتمالات السلوكين، العربي واليهودي، في ضوء ذلك.

المصالح الاميركية وتقسيم فلسطين

عبّر رئيس العمليات البحرية عن قيمة الشرق الاوسط، بالنسبة الى الولايات المتحدة، بالقول ان المصالح الاستراتيجية الحيوية الاميركية في المنطقة «تبرر، من وجهة النظر العسكرية، ضرورة القيام باي عمل مناسب لتأمين استمرار السيطرة على هذه المنطقة من قبل قوى حليفة للولايات المتحدة» (*Memorandum by the Chief of Naval Operations to the Joint Chiefs of Staff, The Problem of Palestine, J.C.S., 1684/3, 10/10/1947*). وهذه المصالح الحيوية تتروح من المصالح الثقافية والسياسة الى الاقتصادية والعسكرية الاستراتيجية. وترى هيئة الاركان المشتركة ان الشرق الاوسط «يعتبر حاجزاً (buffer) بين الاتحاد السوفياتي والمناطق ذات الاهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها» (Joint Chiefs of Staff, *The Problem of Palestine, J.C.S., 1684/3, 10/10/1974*)، وان نفط ايران والعراق والسعودية، «هو على الارجح، أكبر احتياطي غير مستثمر في هذا العالم، الذي قد يصل الى استنفاد احتياطه من النفط خلال حياة هذا الجيل دون التمكن من توفير البديل». وهذا التقدير العسكري وقتها كان له اهمية استثنائية بسبب «أن جزءاً كبيراً من قوتنا العسكرية يستند الى النفط. وان فقدان العراق والسعودية يعني اننا سنخوض الحرب المقبلة بوضع مجاعة نفطية؛ وكذلك الحال اذا منعنا عدونا الاكثر احتمالاً ـ الاتحاد السوفياتي ـ من الوصول الى هذا النفط». لكن هيئة الاركان المشتركة اعتقدت بأن الولايات المتحدة ستتأثر أكثر بفقدان النفط، لأنها لن تتمكن من تعبئة كامل قواها الحربية، ولأن النقص في النفط سيعيق العمليات البحرية والجوية وقدرات النقل والانتاج الحربي، بينما يتمتع الاتحاد السوفياتي بميزة وضعه الجغرافي، وقواته الضخمة، وامكاناته البشرية المتفوقة. لذلك «فان احتفاظ الولايات المتحدة بعلاقات جيدة مع البلدان العربية له أهمية استراتيجية عظيمة» (**المصدر نفسه**).

وعلاوة على الارباح الضخمة التي كانت تجنيها الشركات الاميركية من استثمار وتسويق نفط الشرق الاوسط، والآفاق المستقبلية لهذا الاستثمار، فان خسارة نفط الشرق الاوسط، في ذلك الحين، «سيهدد، وبشكل خطير، برنامج الانعاش الاوروبي (مشروع مارشال)». وذكرت هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، صاحبة هذا التقويم، ان انتاج النفط من حقول الشرق الاوسط كان يصل، في ذلك الوقت، الى حوالى ٨٠٠ الف برميل يومياً، وانه، لمواجهة متطلبات «مشروع مارشال»، يجب ان يرتفع الانتاج اليومي الى